الصين وروسيا والبرنامج النووي السعودي

تحدثنا ضمن المقال السابق "ما هو موقع الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي السعودي؟"، عن موقف واشنطن من البرنامج النووي السعودي وعن عدم وضوح موقف الولايات المتحدة في هذا الخصوص لتعارض نقل هذه التكنولوجيا إلى السعودية مع عدة اتفاقيات تتعلق بسياسة واشنطن في هذا المجال ولكن صعود "روسيا والصين" وبروز دوريهما في الألفية الثالثة واندفاعهما لنقل تكنولوجيا "الطاقة النووية" إلى السعودية، ما ساهم في اجبار واشنطن على التفكير جيدا قبل ادارة ظهرها للصفقة النووية مع المملكة السعودية.

السعودية ومن أجل كسب مكانة دولية لنفسها والتنافس مع الدول الاقليمية، بدأت تتجه نحو الحصول على التكنولوجيا النووية عن طريق شراء ونقل المعدات المتعلقة بهذه التكنولوجيا، وهناك غايات أخرى للمملكة منها، توفير المزيد من النفط والحفاظ على حصتها على المدى الطويل في سوق التصدير ، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل المشاكل البيئية ، وكذلك الوصول الطويل المدى إلى المعرفة النووية المتنوعة.

روسيا والبرنامج النووي السعودي

تشمل دبلوماسية الطاقة في روسيا ، بالإضافة إلى سوق النفط والغاز، توسيع نطاق وجودها في أسواق الطاقة النووية.

تعد روسيا رابع أكبر منتج وتحتوي خامس أكبر محطة للطاقة النووية في العالم ولديها سبعة مفاعلات قيد الإنشاء ، وتأتي بعد الصين التي تحتوي أكبر عدد من المفاعلات في العالم.

روسيا هي واحدة من أكبر مصدري التكنولوجيا النووية. تحتل شركة " روس آتم" المملوكة للدولة المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد المفاعلات النووية.

تقوم هذه الشركة بتطوير 6 مشاريع داخل روسيا و 35 مشروعًا خارج هذا البلد. في هذا الصدد ، ونظرًا لاستهلاك الكهرباء المتزايد في الدول العربية بالخليج وجهود هذه الدول لتنويع مصادر الطاقة لديها ، شاركت الشركات الروسية في سوق الطاقة النووية في هذه الدول.

خلال زيارة "الملك سلمان" لموسكو في عام 2017 ، وقعت "روس آتم" مذكرة تفاهم لبناء محطات طاقة نووية صغيرة ومتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية. كما تشمل الاتفاقية التدريب على الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية النووية للمملكة السعودية.

في الأيام الماضية ، أعلنت روسيا استعدادها لبيع مفاعلات الجيل الثالث (VVER-1200) إلى المملكة العربية السعودية ، وقد التقى وزير الخارجية الروسي مع العاهل السعودي بخصوص هذا الموضوع.

الصين والبرنامج النووي السعودي

في 21 سبتمبر 2018 ، أصدرت الصين مسودة "قانون الطاقة النووية" الخاص بها والذي أكدت من خلاله على صناعتها النووية الكبيرة وقدرتها على التصدير السلمي.

بخلاف "الاتفاقية الأمريكية رقم 123" ، لا يشمل هذا القانون تقييد الوصول إلى المنشأة النووية بأكملها ودورة الوقود في التعاون النووي. هذا عامل إيجابي للصين ، وبالطبع روسيا في اتفاقيات التصدير النووية.

في حين أن كلا البلدين قد لا يرغبان في تصدير تكنولوجيا التخصيب ، إلا أنهما لن يعلنا ذلك صراحة أو يمنعان التعاون في المستقبل في دورة الوقود النووي.

إن مشاركة الصين النووية تأتي في إطار مبادرتها الضخمة المسماة "الحزام والطريق " وبسبب تغير المناخ.

أعلنت شركة ShiqiPing الصينية ، في قمة التعاون الصينية _العربية السادسة المشتركة في عام 2014 ، عن الرؤية الاستراتيجية للتعاون في مجال الطاقة تحت عنوان "Map + 1 + 2 + 3". الخطوة الأولى هي التعاون في مجال النفط والغاز.

تتعلق الخطوة الثانية بتوفير البنية التحتية والتجارة والاستثمار ، والخطوة الثالثة هي التعاون في مجال الطاقة النووية والمحطات الفضائية والطاقات الجديدة.

تعمل شركة تشونغ يوان الهندسية الصينية خارج الشركة الوطنية للطاقة النووية الصينية (CNNC).

هذه الشركة هي المصدر الوحيد للمجموعة الكاملة للصناعة النووية الصينية وأيضًا وأكبر منتج للمشروعات النووية الصينية خارج هذا البلد. وتمتلك الشركة مكاتب رسمية في إيران والسعودية ومصر والجزائر.

تحرص الصين على المشاركة في البرنامج النووي السعودي ، لكن فرصها وقدراتها أقل من الولايات المتحدة وروسيا.

على الرغم من أن شراء المنشآت النووية من الصين وروسيا لا يشمل القواعد القانونية للولايات المتحدة وأحكام اتفاقية 123 ، إلا أن الولايات المتحدة ما زالت الأوفر حظا لتحقيق هذا البرنامج ، وإلى جانب اعتماد السعودية على 61 في المائة من وارداتها من الأسلحة الأمريكية ، فهي تسعى للسيطرة على برنامجها النووي.